الناحية السياسية، فالمؤسسة قوة هيمنة وسيطرة مباشرة، من حيث امكانية اخضاع الاراضي الفلسطينية المحتلة كافة للسلطة العسكرية، وذلك استناداً الى قانون الطوارىء الصادر في لندن في العام ١٩٤٥، والذي أعطى، في حينه، القوات العسكرية البريطانية حق فرض السلطة العسكرية. وبعد قيام اسرائيل، في العام ١٩٤٨، لم تقم السلطات الاسرائيلية بالغاء القانون، بل ذهبت أبعد بأن طبّقته على الاراضي المحتلة في العام ١٩٤٨، وخصوصاً في أماكن التجمّعات العربية؛ وظل ذلك سارياً حتى أواسط الستينات. واليوم تقوم الحكومة الاسرائيلية بفرض هذا القانون وتطبيقاته على الاراضي العربية المحتلة في العام ١٩٦٧، في الضفة والقطاع ومرتفعات الجولان السورية المحتلة[٣٣].

الجانب الاقتصادي

وكما هو الوضع في تأثيرات المؤسسة العسكرية على المجتمع الاسرائيلي، من الناحيتين، الايديولوجية والسياسية، فالمؤسسة لها دور بارز وهامّ في الجانب الاقتصادي؛ اذ هي تبرز، سواء من خلال دورها المباشر في البنية الاقتصادية أو من خلال الدور غير المباشر كقوة تأثير هامّة، واحياناً حاسمة، كما في بعض الانشطة، على نحو ما توضّح الحقائق والمعطيات المعلنة.

ان المؤسسة العسكرية تلعب دوراً بارزاً في مجمل النشاطات الاقتصادية في اسرائيل، ولكن مع تفاوت نسبي بصدد كل واحد من القطاعات الاقتصادية الرئيسة. ففي القطاع الزراعي، يتجلّى دور المؤسسة العسكرية في تشجيع أنشطة الناحال، التي هي وحدة من وحدات المؤسسة العسكرية، ويقوم اعضاؤها، وهم من جنود الخدمة الالزامية، بتأدية خدمتهم كمستوطنين زراعيين في المستوطنات. وهم، بذلك، يلعبون «دوراً ريادياً» على صعيدي الاستيطان والعمل الزراعي، الذي غالباً ما يكون في المناطق الحدودية. ويساهم جنود الناحال، بعد انقضاء فترة تدريبهم، في الارشاد الزراعي في المستوطنات[٣٤].

وفي القطاع الصناعي، يتقدّم دور المؤسسة العسكرية ليصبح أكثر أهمية بسبب الاحتياجات الصناعية المتنامية والمتطوّرة من أسلحة ومعدّات وعتاد متعدّد ومتنوّع، والذي يغطّي احتياجات المؤسسة عبر قناتين: الاولى تتمثّل في البنية الانتاجية والمرفقية للمؤسسة، بما فيها من شركات ومصانع ومحطات صيانة تعود ملكيتها للمؤسسة العسكرية؛ والثانية شركات ومصانع ومؤسسات خدمية مملوكة من جانب جهات أخرى. وعلى الرغم من انه ليست لدينا احصاءات وأرقام تفصّل، على نحو واضح، حجم ووزن ما تمتلكه المؤسسة العسكرية من شركات ومصانع انتاجية وخدمية، فان كل المؤشرات تفيد بأن الحجم كبير للغاية، حيث تستخدم الصناعات العسكرية ما يزيد على مئة ألف شخص يشكّلون نحو خمس قوة العمل الاسرائيلية[٣٥].

ويستتبع الدور الواسع للمؤسسة العسكرية في القطاع الصناعي والصناعات العسكرية خاصة دور تجاري للمؤسسة في ما يخص علاقات اسرائيل بسوق السلاح الدولي، ممّا جعل اسرائيل تصطف في عداد الدول الرئيسة في تجارة السلاح الدولية، حيث يؤمّن لها ذلك دخلاً كبيراً من العملات الدولية. ويقدّر حجم مبيعات الاسلحة الاسرائيلية، طبقاً لمعطيات العام ١٩٨٧، بمليار ونصف المليار دولار. وهذا يجعل اسرائيل صاحبة المرتبة السابعة في تجارة السلاح الدولية[٣٦].

وباستثناء هذا الدور العلني، والواضح، للمؤسسة العسكرية في الجانب الاقتصادي، فان لهذه المؤسسة دوراً غير مباشر، أو انه أقلّ وضوحاً وعلانية ممّا سبق في هذا المجال، من خلال مساهماتها في عمليات ايجاد فرص جديدة لاستثمار رؤوس الاموال في الاعمال الصناعية بخاصة، وفي استجرار المساعدات والتبرّعات على نحو ما كانت عليه المساعدات الاميركية الخاصة بمشروع طائرة